

ملتقى الجزائر الدولي بشأن فرص الأعمال والاستثمار

انعقد خلال الفترة 11-12 حزيران (يونيو) 2000 "ملتقى الجزائر الدولي للاستثمار" الذي نظّمته مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع الجهات الجزائرية المختصة. وقد شارك في المؤتمر المذكور نحواً من 400 مشارك، نصفهم يمثلون الأجهزة الرسمية والفعاليات الاستثمارية في القطاعين العام والخاص وقطاع الأعمال الناشئ في الجزائر. وضم النصف الآخر عدداً من المستثمرين وغرف التجارة والصناعة في عددٍ من الدول العربية والأجنبية وممثلين عن مؤسسات إقليمية وشركات عربية مشتركة وشركات متعددة الجنسية.

وقد خاطب المؤتمر السادة رئيس الحكومة الجزائرية ووزراء المساهمة وتنسيق الإصلاحات، والتجارة، والفلاحة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والطاقة والمناجم، والسياحة، والصيد البحري، والأشغال العمومية، وممثلو المؤسسات المالية الجزائرية، كما خاطبه ممثلو مجموعة الاقتصاد والأعمال، وصندوق النقد العربي، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وأئتمان الصادرات والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وعدد من المستثمرين العرب والأجانب من السعودية ومصر ولبنان وتونس والكويت وسوريا وفرنسا وأسبانيا والولايات المتحدة وسويسرا. ويمكن تلخيص أهم ما جاء في أوراق العمل المقدمة في المؤتمر ومداولاته واستنتاجاته بشأن تهيئة البيئة الاقتصادية الكلية الملائمة للاستثمار وبيئة الأعمال في الجزائر فيما يأتي:-

- القناعة بنتائج الجهود المتعلقة بإدارة الاقتصاد الكلي المتمثلة في زيادة معدل النمو وتقليص العجزين الداخلي والخارجي والسيطرة على التضخم وبناء الاحتياطات،
- استمرار توفير وتهيئة المناخ المواتي لتعبئة إمكانات القطاع الخاص في الداخل في مجالات الفلاحة والنقل والإسكان والصناعات المتوسطة والصغيرة والنتائج التي تحققت في هذا المجال، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،
- نجاح تطبيق مفهوم "الخصخصة المتدرجة" من خلال الشراكات الاستراتيجية وأهمها الشراكة بين شركة هنكل الألمانية "ايناد" الجزائرية والشراكة بين (صافولا) السعودية و(اي ان سي جي) الجزائرية في مجال صناعة الزيوت النباتية،
- توافر فرص التمويل لبناء الأصول وتوفير رأس المال العامل من خلال إصلاح الجهاز المصرفي وتوسيع وتنويع قنواته وفتح أمام التدفقات الأجنبية، وتأسيس بورصة الجزائر للقيم المنقولة،

• توافر الفرص المتاحة للاستثمار في مجال الفلاحة والصيد البحري والتصنيع الغذائي وذلك في ضوء وجود سوق استهلاكية محلية واسعة وإمكانات متوافرة للإنتاج المحلي مع ما يرتبط بذلك من تنافسية وميزات نسبية،

• الترحيب بفتح قطاع السياحة للاستثمار الخارجي بعد أن كان مقصوراً على الاستثمار الوطني وعرض حوالي 50 مرفقاً سياحياً للاستخصاص الكلي أو الجزئي أو عن طريق عقود الإدارة المختلفة،

• المجال الرحب المفتوح للاستثمار في قطاع الاتصالات مع التوسع المرتقب للنهوض بمعدل الخطوط من حوالي 50 خط مباشر إلى حوالي 200 خط لكل ألف مواطن خلال السنوات الخمس القادمة، وكسر الاحتكار في هذا القطاع الهام،

• فتح قطاع الطاقة والتعدين والطرق السريعة والموانئ والمطارات أمام الاستثمار الخارجي عن طريق الأساليب المستخدمة للتعاقد وتوفير إمكانات التنفيذ والتشغيل،

• قابلية توسيع القاعدة الراسخة للصناعات المعلوماتية في الجزائر والجهد المقدر المبذول لبناء الطاقات الوطنية في هذا المجال.

وإذا كان المؤتمر السابق الذي عقد في البحرين في كانون الأول (ديسمبر) عام 1998 بشأن فرص الاستثمار في الجزائر، الذي ساهمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تنظيمه بالتعاون مع عدد الشركات والهيئات المالية العربية، قد انتهى بمجموعة من الأسئلة الجادة من قبل المستثمرين تضمنت استفسارات عن متطلبات تأسيس المصارف، ومسوح التربة، وشبكات الري، وتوافر خدمات الصيانة، وتشريعات العمل، وتسعير الغاز الخام، وطاقات الموانئ، ونسبة إشغال الفنادق، فإن الملتقى الدولي قد ركز على معالجة عدد من القضايا الحية المرتبطة بتجربة المستثمرين العرب والأجانب في الجزائر والتي كان من بينها قضايا التخليص الجمركي والضرائب وازدواجية الاختصاصات، كما تميز بعقد مجموعة من الاتفاقيات بشأن مشاريع محددة في القطاع المالي والقطاع الصناعي فضلاً عن اللقاءات الثنائية ومتعددة الأطراف التي أحرزت تقدماً متفاوتاً بشأن أكثر من 100 مشروع في مختلف القطاعات، مع ملاحظة حرص الحكومة الجزائرية ومؤسساتها العامة والخاصة على ألا يكون الملتقى نهاية لفورة ترويجية مؤقتة وإنما بداية لجهد مثابر على مختلف المحاور.

استخصاص

تطورات الاستخصاص في الدول العربية

تتابع نشرة "ضمان الاستثمار" في هذا العدد رصد مستجدات الاستخصاص في بعض الدول العربية وبيان ما شهده من تطورات تعكس تنامي هذه السياسة ضمن إطار سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة.

الأردن

استكمل الأردن وضع "الاستراتيجية الوطنية للتخصاصية" وتم الانتهاء من إعداد البرنامج التنفيذي المعدل الذي ينظم الاستخصاص في قطاع الكهرباء ويمهد لإنشاء هيئة تقوم بتنظيمه.

ومع مطلع عام 1999 تم طرح عطاء لبناء أول محطة كهرباء خاصة بنظام البناء والتشغيل والتملك (البو BOO) بالسامرة في الزرقاء بطاقة توليد تتراوح بين 300 - 400 ميغاوات. كما تم طرح عقد مدته 32 عاماً لإدارة وتوسيع شبكة السكة الحديدية بكلفة 120 مليون دولار من قبل شركات أمريكية وشركة يابانية، ويشمل التوسيع مد خط جديد بطول 38 كيلومتراً لزيادة سعة نقل الفوسفات من 3 طن إلى 10 طن. إلى جانب عقد لإدارة وتشغيل خط حديدي لنقل الركاب بين عمان والزرقاء. كما طرحت مناقصة لإقامة شركة ثانية لشبكة الهواتف النقالة بكلفة 40 مليون دولار.

وقد أنجزت خطة بدأت منذ عام 1997 لبيع 40% من شركة الاتصالات بقيمة 508 ملايين دولار إلى تجمع تقوده فرانس تليكوم التي دخلت في عقد إدارة سيكون لها بموجبه 3 من أصل 7 أشخاص في مجلس الإدارة.

وتم طرح مشروع إقامة خط لنقل المياه من حوض الديسي بطول 325 كم وبكلفة 880 مليون دولار على أساس عقد إدارة لمدة 20 عاماً. كما ستم إعادة هيكلة شركة الطيران "الملكية الأردنية" ومن ثم بيع 49% من حصة الحكومة فيها إلى شريك استراتيجي.

لبنان

أعلنت الحكومة اللبنانية أنها تضع في قائمة أولوياتها تفعيل برنامج الاستخصاص وسنت تشريعاً جديداً يسترشد بالتجربة المصرية واعتمدت خطة استخصاص مفصلة لمشاريع الكهرباء بالتشاور مع البنك الدولي. كما وضعت قائمة بأسماء الشركات التي سيتم استخصاصها وأجازت الترخيص لشبكة ثالثة للهواتف النقالة. وبدأت بطرح 44% من حصة الحكومة في شركة انترا الاستثمارية.

وتدرس الحكومة إقامة طرق سريعة بأسلوب البناء والتشغيل والتحويل (البوت BOT) بقيمة مليار دولار تمتد من بيروت إلى الذوق ومن خلدة إلى انطلياس. كما تعزم استخصاص شركة اوجيرو الحكومية لخطوط الهاتف الثابتة بتحويلها إلى شركة تعمل على أساس تجاري باسم (تيليكوم لبنان) ثم طرح 25% من أسهمها للاستخصاص. كما تدعم استخصاص شركة طيران الشرق الأوسط المملوكة للدولة، وقد سبق لوكالة التمويل الدولية تقديم المساعدة في هذا الإطار إلى دول نامية أخرى (مثل كينيا، بتسوانا، ونيجيريا).

سوريا

تبنت الحكومة السورية سياسة التروي في تحقيق الانفتاح الاقتصادي والاتجاه إلى التعددية الاقتصادية، والتريث في استخصاص مؤسسات القطاع العام. ورغم ذلك أعلنت الحكومة اعترافها بطرح ثلاث رخص لإنشاء شبكات هواتف نقالة بنظام البناء والتشغيل والتحويل (البوت BOT) على أساس مشاريع تجريبية في دمشق وحلب واللاذقية يتم توسيعها لاحقاً. كما وضعت خطاً مبدئية لإقامة أول محطة خاصة لتوليد الكهرباء.

اليمن

يتابع "المكتب الفني للتخصيص" تطبيق برنامج الاستخصاص، بعد أن صدر قانون لوضع الأسس التي سينفذ بناء عليها البرنامج مع إنشاء لجنة عليا للتخصيص برئاسة رئيس مجلس الوزراء. وتشمل الخطة الموضوعات استخصاص 47 مؤسسة حكومية، منها مصاف للنفط وشركات أدوية ومصانع إسمنت وخدمات أرضية في المطارات وخدمات للنقل البري وشركات تأمين ومصارف. ويجري البحث عن بيوت خبرة لتقديم المشورة في كيفية دخول

القطاع الخاص مجال توليد الكهرباء وتعديل أنظمة التوزيع. وطرح مشروع مأرب لإنشاء محطة توليد كهرباء خاصة بطاقة توليد 500 ميغاوات يتم رفعها لاحقاً إلى 800 ميغاوات. كما تعترم شركة اتصالات اليمن (تلي يمن) طرح شبكة ثانية للهواتف النقالة.

ترويج

نشاط الترويج في الجزائر

في إطار متابعة ما تقوم به هيئات تشجيع الاستثمار القطرية في الدول العربية من أنشطة لترويج الاستثمار ورصد ما يتوافر عنها من معلومات، تستعرض ضمان الاستثمار في هذا العدد، ما قامت به الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ومتابعته في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من أنشطة خلال النصف الأول من العام الحالي 2000.

قامت الوكالة، التي أنشئت عام 1993 بغرض ترقية الاستثمار الخاص وجذب التدفقات الاستثمارية ومساعدة المستثمرين في إنجاز المشاريع وتزويدهم بالمساعدة اللازمة، خلال النصف الأول من العام باستقبال وفود من رجال الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة للاطلاع على فرص الاستثمار في مجال السياحة والبناء في مدينتي الجزائر ووهران وكذلك استضافت بعض رجال الأعمال من سنغافورة وفرنسا وإيطاليا للاطلاع على فرص الاستثمار المتاحة في الجزائر.

وفي إطار الإعداد لفعالية اقتصادية مشتركة نظمت الوكالة زيارتين للجزائر لوفد لبناني تم فيهما إطلاعات ميدانية ولقاءات ثنائية وتقديم عروض حول الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار في الجزائر واستعراض فرص الاستثمار المتاحة. واستقبلت الوكالة وفوداً من الصحافة العربية الفرنكفونية وغرفة التجارة والصناعة السويسرية الجزائرية ووفداً من المجموعة الاقتصادية (أرنيست) لبحث اقتراح مشروع تنمية المنطقة الحرة (بلارة) في ولاية جيجيل التي حدد المرسوم التنفيذي الصادر بشأنها عام 1997 الهدف من إنشائها في جذب الاستثمارات الأجنبية ودعم تصدير المواد المصنعة في المناطق الحرة واستغلال الامتيازات الاقتصادية لولاية جيجل في خلق حركة صناعية وتوفير العديد من فرص العمل وتطوير التكنولوجيا وربط الصناعة المحلية بالمستثمر الأجنبي.

وعلى صعيد آخر شاركت الوكالة في الندوة الأورو متوسطية التي عقدت في البرتغال خلال الفترة 2000/3/2-2/28 كما شاركت في منتدى آسيا الذي عقد في اليونان خلال الفترة 2000/5/28 وقامت خلال هذه المناسبات بتقديم عروض حول مناخ الاستثمار في الجزائر وحوافز الاستثمار في القطاعات المختلفة وخاصة قطاع السياحة.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الاستثمار في الجزائر، الذي صدر عام 1993، منح المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء امتيازات جبائية وشبه جبائية مهمة لإنشاء المشاريع المنفردة أو المشتركة مع حرية تحويل الفوائد ورأس المال المستثمر كما نص القانون على مجموعة من الضمانات لطمأنة المستثمر وتخفيض كلفة إنجاز المشاريع ومدة استرجاع رأس المال. كما أصدرت الجزائر قانون المنافسة لعام 1995 وقانون الخوصصة لعام 1995 أيضاً لتعزيز المنافسة وتدعيم الحرية الاقتصادية في الاستثمار والتجارة في إطار تهيئة البيئة التشريعية لخلق مناخ موات للاستثمار.

وقد أطلقت الوكالة خدمة (النافذة الموحدة) لتسهيل مهمة المستثمرين وتوفير الخدمات اللازمة لهم وتواصل العمل على تفعيلها. وأقامت موقعا على شبكة الإنترنت الدولية مدخله (www.apsi.com.dz) تقدم فيه معلوماتها الأساسية وتشير إلى أغراضها وتعرض البيانات الاقتصادية والإجراءات الإصلاحية التي تنفذها الدولة مثل برنامج الاستخصاص وبرامج إعادة الهيكلة الصناعية وكلفة العوامل الإنتاجية كما تورد العناوين الهامة للاتصال ومدخل النافذة الموحدة. علما بأن الموقع الشبكي متعدد اللغات إذ يستخدم اللغة الإنجليزية والفرنسية وأجزاء منه باللغة العربية. والجدير بالذكر أن الوكالة تتمتع بعضوية التجمع العالمي لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA).

اتجاهات

دور التنمية الادارية في رفع الإنتاجية وتطوير علاقات العمل في الدول العربية

في إطار مداولات مؤتمر العمل العربي في دور انعقاده السابع والعشرين في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 4-8 آذار (مارس) 2000، تم اعتماد التوجهات والسياسات والإجراءات التالية بشأن دور التنمية الإدارية في رفع الإنتاجية وتطوير علاقات العمل في الدول العربية.

أولاً: توجهات عامة

• إن التنمية الإدارية قد أصبحت ضرورة ملحة في ضوء برامج الإصلاح الاقتصادي والتوجه لانفتاح السوق وإعادة تحديد دور الحكومة والتطور التكنولوجي المتسارع والانفتاح على العالم اقتصاداً، وتقنية، وتبادلاً، وبالتالي انفتاحاً إدارياً، مع التأكيد على أهمية إعادة النظر في منظومة القوانين المتعلقة بالاجراءات الإدارية لتخفيف القيود التي قد تؤدي إلى تباطؤ سير عملياتها.

• إن الإنسان هو أساس التنمية وهدفها وأداتها في الوقت ذاته مع التأكيد على أن هذا المعنى ينطبق أكثر ما ينطبق على التنمية الإدارية، لذلك يتحتم أن ينال موضوع التنمية المستدامة للقدرات الإدارية للإنسان العربي الأولوية المطلقة ويتم ذلك من خلال تجسير الفجوة بين التطورات التكنولوجية واستخداماتها والقدرات الإدارية الحالية وفي الوقت ذاته ربط التنمية الإدارية بجهود التنمية في مختلف المجالات بصورة متناسقة ومتكاملة. وفي هذا الصدد دعا المؤتمر إلى تحسين أوضاع العاملين في الإدارة بمختلف مستوياتهم وربط أجورهم وحوافزهم بمستوي الأداء وبالمستوى المتغير لتكاليف المعيشة واعتبر ذلك شرطاً لازماً لتحقيق التنمية الإدارية ومحاربة الفساد وزيادة الكفاءة ورفع الإنتاجية.

• ضرورة تكثيف التعاون بين الجهات المعنية بالتنمية الإدارية في الدول العربية متمثلة في منظمة العمل العربية والمنظمة العربية للعلوم الإدارية من جهة وبين المنظمات الدولية المعنية بالعمل والتنمية الإدارية من جهة أخرى، وفي هذا الإطار أوصى المؤتمر بضرورة الإسراع في الاتفاق بين الجهتين على آلية للتعاون المشترك في مجال إدارة العمل وتزويد

الأطراف المعنية بالنتائج التي توصلت إليها المنظمة العربية للعلوم الإدارية من خلال متابعتها لبرامج التنمية الإدارية في الدول العربية.

ثانياً: الاستراتيجية والسياسات التنفيذية:

إن التنمية الإدارية بحاجة إلى إطار إستراتيجي يحكمها كما تحتاج إلى ضوابط وإجراءات تنفيذية تضمن تحقيق أهدافها المنشودة. وفي هذا الإطار تمت الدعوة إلى دور حكومي أكثر فعالية في تجنب الإختلالات الهيكلية، وإلى عدم الاكتفاء بإدارة الأزمات وإلى أن تتولى الحكومة مسؤولياتها في الجانب الاجتماعي من محاربة الفقر والتنمية البشرية والقيام بتخفيف الإجراءات والقيود الإدارية والتشريعية والعمل على تعميق مفهوم خدمة الإدارة للمجتمع مع ضمان تحقيق أكبر قدر من الشفافية بحيث تكون العلاقة بين الإدارة والمستفيدين من خدماتها واضحة وميسورة، وأن تسعى إلى تخفيف المركزية في العملية الإدارية بأن تمنح بعض الصلاحيات للمكاتب الإقليمية والمحلية وتدعم الاتصال بين مختلف الإدارات من خلال التوسع في استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة.

كما تم التأكيد على أهمية المعالجة الجادة لرواتب وأجور الموظفين العامين وبذل الجهود لإعلاء الكفاءة على الولاء وتحويل الولاء الشخصي حيثما وجد إلى ولاء وظيفي وتكثيف فرص الانفتاح على تطورات الإدارة في تجارب الدول الأخرى من خلال التدريب والزيارات الاستطلاعية وتبادل الخبرات، وإعادة النظر في برامج ووسائل معاهد وكليات الإدارة مع توفير الإمكانيات المادية لتطوير الإدارة وتحسين أدواتها.

وتمت الدعوة إلى وضع سياسات للتنمية الإدارية تترجم الاستراتيجية المنشودة على أن يكون من سماتها التشاور الوثيق والمنظم بين المعنيين بهذه السياسات وضرورة إعطاء أولوية لسياسات تنمية إدارات العمل بحكم مواجهتها المباشرة للتغيرات الأساسية من إصلاح اقتصادي ورفع لقدرة التنافسية وانفتاح على العالم في مختلف أوجه التبادل واستيعاب التكنولوجيا الحديثة.

ثالثاً: تطوير إدارة الإنتاجية وعلاقات العمل:

يتطلب هذا الأمر توعية وطنية شاملة لمفاهيم الإنتاجية وسبل تطويرها واقترح المؤتمر تبني فكرة إقامة "يوم عربي للإنتاج" على المستوى القومي على أن تقوم كل دولة عربية باختيار أحد شهور السنة ليكون "شهر الإنتاجية" على المستوى القطري. وتتجز خلال هذه المناسبات أنشطة مدروسة مكثفة وتقدم محفزات للإنتاجية الأرفع ويكون الهدف هو تعبئة كل العناصر الفنية والبشرية بهدف الإقناع بأن الإنتاجية الأرفع هي وسيلة البقاء في عالم تحكمه المنافسة والاقتصاد المفتوح. وفي هذا السبيل تم اقتراح إجراءات محددة وعملية خاصة في الاتجاهات التالية:

- التركيز على رفع إنتاجية العمل بشكل خاص للإفادة المثلى من الموارد البشرية وتعويض شحة رأس المال وندرة الأبحاث العلمية والتكنولوجية.
- إنشاء مجالس قطرية للإنتاجية يتم من خلالها التشاور بشأن سياسات رفعها وتحديد واجبات الأطراف الفاعلة فيها خاصة العمال وأصحاب العمل والجهات الفنية المعنية، واستتباط أكثر نظم تطوير الحوافز ملائمة وتنفيذها بجدية وانتظام، ودراسة سبل مشاركة العمال في الإدارة وتبني برامج وطنية للتعريف بمعايير الجودة الدولية وتوفير فرص التدريب للإعداد لها.

• بعث مراكز للإنتاجية في كل قطر عربي تقوم بمتابعة تطورها وتنسق جهود رفعها وتنتشر المعرفة بها.

وفي إطار الاهتمام بتنظيم علاقات العمل الفردية والجماعية، تمت التوصية بوضع القواعد الأساسية التي تكفل الحماية وتحقق العدالة بين كافة الأطراف المعنية بعلاقات العمل وتبني الآلية الأنسب لمعالجة منازعات العمل وتنشيط الوسائل المساعدة لتسويتها سواء بالمفاوضات الجماعية أو بالتوفيق والتحكيم والاقتناع المتبادل بهذه الوسائل وتنظيمها وتنمية قدرات المعنيين بها.

تطورات عربية

اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين السعودية والكويت نموذج لمعالجة الخلافات الحدودية العربية

تمثل معالجة قضايا الحدود بين بعض الدول العربية واحدة من التطورات الإيجابية التي تشهدنا الأوضاع السياسية في الوطن العربي بما تتطوي عليه من الجوانب المؤثرة على حجم الاستثمار في الدول العربية، من حيث توجيه الاستثمار إلى مجالات التنمية المستدامة، بدلاً من استنزاف الموارد في الانفاق على التسلح، وتعظيم الإفادة من الطاقات البشرية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة حجم الاستثمارات العربية البينية.

وفي هذا الإطار تأتي اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين السعودية والكويت، التي تم توقيعها في دولة الكويت مع مطلع تموز (يوليو) 2000، نتويجاً للجهود الرشيدة وتعزيزاً لأواصر التعاون والتكامل لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدين، والتوسع في المشاريع المشتركة وزيادة الاستثمارات البينية. كما يمثل الاتفاق نموذجاً متقدماً ومتطوراً لأساليب المعالجة وحل مشكلات الحدود بين الدول العربية.

وقد تضمنت الاتفاقية عشر مواد بالإضافة إلى مذكرة إيضاحية لمواد الاتفاقية وبنودها وقد أكد الجانبان فيها على إلزامية العمل بما ورد في الاتفاقية التي صادقت عليها الهيئات الدستورية في البلدين فيما بعد. وتستند الاتفاقية على اتفاق تقسيم المنطقة المحايدة بين البلدين الموقع بتاريخ 1965/7/7 واتفاق تعيين حدود للمنطقة المحايدة بين البلدين الموقع بتاريخ 12/18/1969.

وقد بينت مواد الاتفاقية طريقة وكيفية تقسيم المنطقة المغمورة المحايدة للمنطقة المقسومة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وقننت ملكية البلدين للثروة الطبيعية في المنطقة مما يعزز مجالات التعاون والشراكة ويزيد من تدفق الاستثمارات بينهما. كما عهدت الدولتان في إحدى مواد الاتفاقية إلى شركة خاصة بالقيام بأعمال المسح الطبوغرافي وإعداد خرائط المنطقة على أن يجري اعتمادها كخرائط نهائية تبين الحدود الفاصلة وتصبح جزءاً من الاتفاقية.

وقد اعتبر تصريح صادر عن الأمين العام لجامعة الدول العربية أن الاتفاقية تمثل إنجازاً تاريخياً ونموذجاً يحتذى به في حل قضايا الحدود بالطرق السلمية والدبلوماسية بين الأشقاء العرب.

كما أكد بيان صادر عن الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن الاتفاقية على أنها "إنجاز يعزز من عوامل التفاهم والاستقرار في المنطقة ويسهم في ترسيخ روابط الأخوة الوثيقة بين الشعبين في البلدين".

وتجدر الإشارة إلى أن دول الخليج والجزيرة العربية اهتمت بشكل ملحوظ بتسوية الموضوعات الحدودية فيما بينها في إطار ودي، خاصة خلال عقد التسعينات الذي شكل مرحلة مهمة في تاريخ هذه المنطقة. فقد شهد توقيع اتفاقيات ثنائية أخرى لترسيم الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية وكل من سلطنة عمان ودولة قطر والجمهورية اليمنية وبين سلطنة عمان وكل من دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية. وتجدر الإشارة إلى أن الهيئات الدستورية في هذه البلاد قد صادقت على هذه الاتفاقيات وعلى الخرائط النهائية لخطوط الحدود الدولية التي جرى تعيينها من خلال التفاوض المباشر على أعلى المستويات.

معلوماتية

نمو الطلب على المهارات البرمجية في الولايات المتحدة الأمريكية

أظهرت دراسة أجرتها شركة ناشنال سوفتوير أألانيس، عن أوضاع العمالة في قطاع البرمجيات بالولايات المتحدة الأمريكية، تزايد الطلب على مختلف التخصصات مقابل النقص الحاد في الوظائف المعروضة إلى جانب انخفاض عدد المتخصصين في هذا القطاع. وفيما يلي نورد ملخصاً لهذه الدراسة التي تناولت أوضاع العاملين في هذا المجال خلال الفترة من 1996 حتى عام 2006:

أولاً: الطلب

- 1- تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً إلى حوالي 137,000 عامل جديد في مجال البرمجيات لتحقيق أهدافها التوسعية في هذا المجال. يتضمن هذا الرقم 113,500 فرصة عمل جديدة و24,500 وظيفة لأغراض الإحلال.
- 2- يعمل حوالي 72% من إجمالي العاملين في مجال البرمجيات في الولايات المتحدة في شركات غير متخصصة فيه، مقارنة بـ 28% يعملون في شركات متخصصة.
- 3- يتوقع أن يشهد قطاع البرمجيات تصاعداً في عدد الوظائف بنسبة 75% أي من 1,502,000 إلى 2,634,000.
- 4- يتوقع أن تحقق العمالة في القطاع الصناعي ككل خلال الفترة المذكورة، ارتفاعاً سنوياً يقدر بحوالي 1.3%. مقابل ارتفاع يقدر بـ 9.3% ستشهد الوظائف المتعلقة بمعالجة المعلومات والحاسوب، أي بحوالي سبعة أضعاف المعدل في مجمل القطاع الصناعي.
- 5- يتوقع للتخصصات التالية أن تسجل أعلى معدلات للنمو خلال هذه الفترة:
 - مهندس نظم معلومات: نسبة النمو 109%، من 216,000 وظيفة إلى 451,000 وظيفة.
 - محلل نظم معلومات: نسبة النمو 103%، من 506,000 وظيفة إلى 1,025,000 وظيفة.

- مدير قواعد بيانات وفني دعم وعلوم الكمبيوتر الأخرى: نسبة النمو 118% من 212,000 إلى 461,000 وظيفة.
- 6- يتوقع أن تكون صناعة الكمبيوتر ومعالجة البيانات، الصناعة الأكثر نمواً في الولايات المتحدة، إذ يتوقع أن تصل نسبة النمو فيها إلى 108% من حوالي 1,208,000 إلى 2,509,000 موظف.
- 7- ضاعفت الولايات المتحدة خلال الفترة 1992-1995 عدد إذن العمل الخاص بعلوم الحاسوب من نوع (H1-B) بنسبة 550%، أي من 12,000 تأشيرة إلى 79,000.
- 8- تم تنفيذ 65000 إذن عمل خلال العام 1997، للمرة الأولى في تاريخ العمل في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: العرض

- 1- انخفض عدد المتخرجين في مجال علوم الحاسوب من حاملي درجة البكالوريوس خلال الفترة 1986-1995 من 41,889 إلى 24,204 متخرج أي بنسبة 42%.
- 2- بلغ عدد الخريجين في مجال علوم الحاسوب في عام 1996، من حملة البكالوريوس، ودرجة الماجستير والدكتوراه حوالي 36,000 في حين تم شغل 137,000 وظيفة متعلقة بالبرمجيات خلال عامي 1996 و1997.
- 3- تم الحصول على أكثر من 15,000 درجة تحت البكالوريوس خلال العام 1994، في مجال الكمبيوتر والمعلومات. وخلال نفس العام تم الحصول على 19,653 درجة في الرياضيات، 5,000 درجة في الفيزياء و25,000 درجة في مجال هندسة الكهرباء.
- 4- تم خلق مليوني وظيفة جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1996، علماً بأن معدل الهجرة السنوي هو مليون شخص، أي أن حوالي 300,000 مهاجر جديد يدخلون سوق العمل سنوياً، منهم 15,000 مهاجر دخلوا مجال علوم الحاسوب خلال عام 1996.

ثالثاً: النتائج المترتبة على هذا النقص

- 1- تعاني 59% من شركات التقنيات العالمية من نقص في العمالة.
- 2- تخطط 62% من هذه الشركات لزيادة الموظفين.
- 3- أقر 61% من هذه الشركات أن النقص في المهارات المطلوبة للمرشحين للوظائف يشكل التحدي الكبير لمشكلة التوظيف.
- 4- أقر 66% من هذه الشركات أن العائق أمام نموها يتمثل في مشكلة التوظيف.
- 5- بلغ معدل نسبة عائد العمل لمحترفي العمل في مجال الحاسوب حوالي 14.5%.
- 6- يتقاضى عدد كبير من شاغلي الوظائف المطلوبة في مجال البرمجيات راتباً يزيد بنسبة تتراوح بين 15% و20% سنوياً عن المستوى العام للرواتب.

رابعاً: الخلاصة:

- 1- هناك فجوة كبيرة بين عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد والمدارس في مجال علوم الحاسوب وبين حجم الطلب على فرص العمل في هذا القطاع.
- 2- يتم انتداب ونقل موظفين إلى مجال البرمجة من اختصاصات أخرى أو من المتقاعدين، أو من فئة العاطلين عن العمل بهدف تلبية الطلب الحالي.
- 3- يؤدي ارتفاع الأجور إلى التضخم. بينما يؤدي النقص في التوظيف إلى خفض الإنتاج. وفي كلتا الحالتين قد يؤثر ذلك على التنافسية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية.

- 4- يشكل رفع المستوى العلمي والتدريب المستمر حلاً مناسباً لنقص العمالة على المدى الطويل. ويتعين تطوير البرامج التعليمية في مجال صناعة المعلومات.
- 5- يكمن حل مشكلة نقص العمالة في مجال البرمجيات في المدى القصير في زيادة أعداد أذون العمل مع التركيز على زيادة الاستثمارات في مجال التدريب وتنمية القدرات في هذا القطاع لينسجم مع الطلب الذي يتوقع تزايد على المدى الطويل.

صدر مؤخراً

صدر مؤخراً عن الدار السعودية للخدمات الاستشارية بالرياض، دليل بعنوان "الإغراق وإجراءات مكافحته - دليل للمصدرين والموردين" يستهدف توعية المشتغلين في إنتاج وتصدير واستيراد السلع والخدمات بأهمية قضايا الإغراق بوصفها قضايا جديدة نسبياً تقتضي إلمام الأطراف المعنية بمفاهيمها وتستوجب التعرف على الإجراءات الفنية والقانونية المتبعة لمكافحة الإغراق طبقاً للنظام الذي اقترحتة منظمة التجارة العالمية، وخاصة مع تزايد عدد الدول العربية فيها وبدء تطبيق اتفاقياتها بشكل موسع. (اكتمل انضمام كل من الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، جيبوتي، قطر، الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا، إلى العضوية الكاملة للمنظمة، وما زال كل من الجزائر، السعودية، السودان، عمان، لبنان، واليمن يحمل صفة المراقب).

وقد عمد الدليل إلى تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور:

تناول المحور الأول "مفاهيم عامة عن الإغراق" فأوضح المقصود بالإغراق (Dumping) بصفة عامة على أنه قيام دولة معينة أو مؤسسة اقتصادية بانتهاج سياسة تعمل على التمييز بين أسعار بيع سلعة في الداخل وأسعار تصديرها إلى الخارج بخفض أسعارها عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافاً إليها نفقات نقل السلعة عند تصديرها، ثم أكد على التعريف الوارد في المادة (6) من الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT) عن الإغراق بأنه "حالة إدخال سلعة معينة في تجارة دولة أخرى بسعر أقل من قيمتها الاعتيادية".

وفي تعريف لـ "هامش الإغراق" ورد أنه وحدة الدعم التي يتلقاها المنتج أو هو الفرق بين سعر السلعة في بلد المنشأ وثمان بيعها في الدولة المستوردة مع بيان كيفية تحديد الإغراق عند مقارنة القيمة الاعتيادية للسلعة بسعر تصديرها إلى الأسواق الخارجية وإجراء المقارنة المنصفة بين سعر الاستهلاك المحلي وسعر التصدير وطريقة إيجاد متوسط الأسعار مع اعتبار التباين والاختلاف في أسعار صرف العملات والقيمة المحسوبة للمنتج على أساس تكاليف الإنتاج.

وعند مناقشة دوافع الإغراق كظاهرة في العلاقات التجارية الدولية كان الكساد العالمي الذي يدفع الشركات في الدول الصناعية إلى بيع منتجاتها في بعض الأحيان بأسعار أقل من التكلفة الحدية، المبرر الأول كما ساهمت الدوافع الاستراتيجية في ممارسة الإغراق حين تواجه السلعة الأجنبية في الأسواق الوطنية منافسة من صناعة وطنية مماثلة ناشئة فيلجأ المنتج الأجنبي إلى خفض أسعار منتجاته إلى أقل من تكلفتها الحدية لتطرد السلعة الوطنية من سوقها الطبيعي فتتم إعاقة الصناعة الوطنية في مهدها بسبب عدم قدرتها على المنافسة، ويتحقق بذلك الدافع الشمولي الذي يتيح الفرصة للصناعة الأجنبية للقضاء على الصناعة الوطنية ويوفر لها المجال للسيطرة والتحكم ووضع أسعار احتكارية للبيع في السوق المحلي.

ويفصل الدليل أنواع الإغراق بين الإغراق العارض الذي يتعلق بظروف طارئة تدفع إلى التخلص من فائض سلعة معينة في نهاية موسم من المواسم فيتم طرحها في الأسواق الخارجية

بأسعار مخفضة، وبين الإغراق قصير الأجل الذي يلجأ إلى خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية وتثبيت أقدام المغرق فيها، كذلك تخفيض الأسعار في سوقه المحلي لمقاومة منافسة أجنبية طارئة أو لمنع إقامة مشروعات جديدة ثم الإغراق الدائم الذي يفترض وجود احتكار في السوق الوطنية ويعتمد عادة على وجود حماية حكومية ينقي بها أضرار المنافسة الأجنبية، ويفترض الاقتصاديون في هذا الصدد أن الإغراق الدائم إنما يولد في بيئة الاحتكارات.

واستعرض المحور الثاني إجراءات مكافحة الإغراق فأوضح أنها تبدأ عادة بطلب خطي من بعض أرباب الصناعات إلى الجهة المختصة بالدولة يوضح وجود إغراق لسلعة معينة أو لمجموعة من السلع، فتقوم هذه الجهة بالتحقيق تبعاً لضوابط واشتراطات معينة ووفقاً لتسلسل منطقي يحكم مراحل إجراءات التحقيق، كما أبرز المراحل المتبعة في تحديد هامش الإغراق وطرق فرض واستخلاص رسوم مكافحة الإغراق واتفاقيات الدعم والتدابير التعويضية. وقد تم تحديد دور الحكومة في مواجهة قضايا الإغراق بإصدار التشريعات المناسبة ومراقبة حالة السوق للحفاظ على الصناعة الوطنية واتخاذ الإجراءات التي نصت عليها منظمة التجارة العالمية بفرض رسوم إضافية أو ضرائب أو رسوم جمركية لإعادة التوازن السعري بين المنتجات الأجنبية والمحلية. أما عن الدور الذي أنيط بتنفيذه بالقطاع الخاص في التصدي لعمليات الإغراق، فقد بدأ بدعوة رجال الأعمال إلى استيعاب مفهوم الإغراق والتعرف على الإجراءات المتبعة لمكافحته وإلى الفهم الجيد لقوانين مكافحة الإغراق والمعرفة الدقيقة بالقواعد المتعلقة بفرض رسوم المكافحة والرسوم التعويضية الأخرى، في إجراء احترازي يمكنهم من تفادي إجراءات مكافحة الإغراق في الأسواق الأجنبية من ناحية وبيبين لهم كافة حقوقهم وواجباتهم في هذا الصدد من جهة أخرى. كما دعاهم إلى دراسة الأوضاع الاقتصادية للمنتجات ومقارنتها بما يتم إنتاجه من قبل الشركات محلياً وخارجياً والاهتمام بجمع المعلومات والبيانات عن السلع المغرقة للسوق وضرورة توفير مكاتب الخبرة والمكاتب الاستشارية التي تقدم المساعدات الفنية والقانونية للشركات في القضايا المتعلقة بهذه الشؤون.

واستعرض المحور الثالث في الدليل الضرر الناتج عن عمليات الإغراق فحدد الحالات التي تسمح عند تحققها بحدوث الضرر، والظروف التي يمكن أن تهدد الصناعة المحلية في الدول المستوردة، والعوامل التي ينبغي مراعاتها عند تحديد الضرر، ثم الإجراءات والقواعد التي تنظم المشاورات بين الدول في تسوية نزاعات قضايا الإغراق حسب لوائح وقواعد اتفاقيات الجات.

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنسخة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشروع صناعي سوريا

المطلوب دخول شريك مستثمر بحصة 50% من ملكية شركة مرندي للزجاج والكريستال.

- تأسست الشركة عام 1991 (سجل صناعي 9).
- بدأت الإنتاج عام 1994 من الزجاج والزخرفة والثريات الايطالية والأدوات المنزلية والهدايا وخلافة.
- تستهدف الشركة تطوير مجال أعمالها بفتح خط إنتاج حب الكريستال وأحجاره وفتح خط إنتاج الثريات الاثرية الفخمة للمساجد والفنادق والمتاحف.
- ترغب الشركة في توسيع نطاق تسويق الإنتاج في السعودية والإمارات ولبنان وغيرها.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

السيد حسن مرندي - المدير العام

شركة مرندي للزجاج والكريستال

طريق باب الهوي أورم الكبرى، حلب

الجمهورية العربية السورية

هاتف: 96321 6310059 / 96321 6310305

فاكس: 96321 6310505

مشروع سياحي مصر

(البحر الأحمر / الغردقة)

يهدف المشروع إلى إقامة فندق خمس نجوم (براديسو البحر الأحمر) بسعة 400 غرفة مزدوجة.

التكاليف الاستثمارية 35 مليون دولار

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

السيد حمدي موسى - العضو المنتدب

شركة تنمية السياحة المصرية

112 شارع محي الدين ابوالعز - المهندسين - الدقي

جمهورية مصر العربية

هاتف/ فاكس 7498881

مشروع صناعي

ليبيا

المطلوب: مستثمر عربي متخصص في صناعة الألمونيوم ليدخل كشريك في حصة ملكية وفق قانون الاستثمار الليبي، وسيتكلف المشروع نحو 15 مليون دولار. يهدف المشروع إلى إنتاج قواطع الألمونيوم المستخدمة في صناعة الأبواب والنوافذ والتقسيمات المستخدمة في مجالات البناء والتأسيس وأعمال الديكور وخلافه. ويعتبر أول مشروع من نوعه في الجماهيرية ويستهدف تغطية نحو 60% من استهلاك السوق المحلية من هذا المنتج الذي يبلغ حالياً نحو 6000 - 7000 طن سنوياً ومن ثم الوصول إلى تغطية كاملة لاحتياجات السوق المحلية خلال السنوات القليلة القادمة التي تقدر بنحو 10 آلاف طن سنوياً بالنظر للنهضة المعمارية التي تشهدها ليبيا والمشاريع الإسكانية الجديدة.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :

السيد عبد الحفيظ أبو رقاع - المدير العام
شركة المرجان لصناعة الألمونيوم المساهمة
(أسست عام 1998)

ص.ب 92113 اسبعية - طرابلس

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

هاتف: 3341693

فاكس: 3333972

بريد إلكتروني: morjan@email.com

مشروع زراعي

مصر

يهدف المشروع إلى إنتاج اللحوم الحمراء في منطقة الأرض الجديدة بالوجه البحري أو الصعيد على أطراف الوادي والدلتا وذلك عبر مشروع لتسمين 500 رأس عجل بقري لإنتاج حوالي 200 طن من اللحوم في العام إضافة إلى 1500 م3 من السماد البلدي تقدر التكاليف الاستثمارية الكلية والتشغيلية للمشروع بنحو 394 ألف دولار ويتوقع أن يحقق إيرادات سنوية بقيمة تراوح 425 ألف دولار.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ص.ب 474 الخرطوم - السودان

فاكس: 24911471402

بريد إلكتروني: aoad@sudanmail.net

يقنصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب،

وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة

الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل

مشروع.